وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الاثنين

التاريخ: 2019-10-21

الراي
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العفاسي يترأس وفداً قضائياً وقانونياً في مؤتمر مراكش

العفاسي والوفد المرافق له

تحتضن مدينة مراكش المغربية، اليوم وغداً، فعاليات الدورة الثانية لمؤتمر مراكش الدولي للعدالة، ومحورها موضوع (العدالة والاستثمار... التحديات والرهانات)، بحضور وزراء عدل 35 دولة تقريباً، من بينهم وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور فهد العفاسي.

وأمس، غادر العفاسي والوفد المرافق له مع وفد من أعضاء السلطة القضائية إلى مراكش، تلبية لدعوة من وزير العدل في المملكة المغربية للمشاركة في المؤتمر الذي تنطلق أعماله اليوم وتستمر يومين، بمشاركة وزراء عدل ورؤساء السلطة القضائية ورؤساء النيابة العامة من مختلف الدول.

ويضم المؤتمر العديد من ورش العمل نحو تحديث المنظومة القانونية للأعمال ودور القضاء والاتفاقيات الدولية في تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الثقة بالعدالة الوطنية لاستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال.

وكانت وزارة العدل المغربية، ذكرت في بيان صحافي، أن نحو 800 مشارك في المؤتمر سيبحثون أيضاً تعزيز التطبيق الأفضل لآليات التعاون الدولي، وتبادل الخبرات الناجحة، بهدف التعرف على الممارسات الجيدة وتعزيز قنوات التواصل والتقارب بين الأنظمة القانونية والقضائية، وتقديم مقترحات مبتكرة وتوصيات عملية لتطوير الأنظمة القانونية والقضائية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-10-21	3	14679

السياسة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزير العدل إلى المغرب للمشاركة في مؤتمر مراكش الدولي للعدالة

■ غادر وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار الدكتور فهد العفاسي والوفد المرفق له مع وفد من أعضاء السلطة القضائية البلاد أمس متوجها الى المملكة المغربية، تلبية لدعوة من وزير العدل المغربي للمشاركة في الدورة الثانية لمؤتمر مراكش الدولي للعدالة المقرر عقده اليوم وغدا.

وذكرت وزارة العدل في بيان صحافي أمس، ان الدورة الثانية لمؤتمر مراكش تعقد بعنوان "العدالة والاستثمار : الرهانات والتحديات " بمشاركة رفيعة المستوى من وزراء عدل ورؤساء السلطة القضائية ورؤساء النيابة العامة من مختلف الدول، حيث يضم المؤتمر العديد من ورش العمل نحو تحديث المنظومة القانونية للأعمال ودور القضاء والاتفاقيات الدولية في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الثقة بالعدالة الوطنية لاستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-10-21	2	18171

الجريدة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العنجري لـ الجريدة: رأي «الأعلى للقضاء» بشأن الأحزاب جانبه الصواب

«لعدم اختصاص المجلس ومخالفة ما ذهب إليه لتفسير المادة 43 من الدستور»

حسين العبدالله

في إطار استقرائها آراء الخبراء وذوي الشأن البرلماني والدستوري حول رد المجلس الأعلى للقضاء على المقترح البرلماني بإنشاء الأحزاب السياسية في الكويت، أجرت «الجريدة» اتصالاً هاتفياً مع نائب رئيس مجلس الأمة الأسبق مشاري العنجري، أكد خلاله أن تصدي «الأعلى للقضاء» وأعضائه لبعض استفسارات أي جهة والرد عليها يعرضهم للنقد والتجريح لا كقضاة بل كجهة إفتاء.

> تصدي «المجلس» وأعضائه للرد على استفسارات الجهات يعرضهم للنقد لا كقضاة بل كجهة إفتاء

وأضاف العنجري، في رده على سؤال «الجريدة» خلال الاتصال، أن رأي المجلس جانبه الصواب من ناحيتين: الأولى أن إبداء مثل هذا الرأي ليس من اختصاصه، والأخرى أن رأيه جاء مجافياً للتفسير الجلي لنص المادة (43) من الدستور.

وأكد أن رفضه لرأي «الأعلى للقضاء» لا يعني تأييده صدور مثل ذلك القانون حالياً في الكويت، «لأن لدينا محاذير وشروطاً وبيئة سياسية ينبغي إعدادها أولاً، لتكون أرضاً خصبة، ومقدمتها مراعاة الوضع الدقيق والحرج الذي تمر به المنطقة ككل، والكويت جزء منها، وما لدى محيطنا العربي من تركة تجارب مأساوية في هذا الصدد، وإلا فسنكون كالمستجير من الرمضاء بالنار...».

تمر به المنطقة ككل، والكويت جزء منها.

وفيما يلي نص إجابة العنجري عن سؤال «الجريدة»:

«يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: (إن الله يأمر بالعدل...)، (... وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل...)، وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة عن العدل، وتنص المادة (162) من الدستور على الآتي: (شرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم أساس الملك وضمان للحقوق والحريات)، من هذه المنطلقات فإن رسالة القضاء يجب ألا تخدش بفتوى أو برأي خارج نطاق اختصاصها في إقامة العدل، ولذلك فإن تصدي المجلس الأعلى للقضاء لبعض الاستفسارات والأسئلة من أي جهة والرد عليها، يعرض المجلس وأعضاءه الكرام للنقد والتجريح لا كقضاة وإنما كجهة إفتاء.

وقد جاء اختصاص المجلس الأعلى للقضاء في إبداء الرأي في المادتين (17) و(71) من قانون تنظيم القضاء، فالمادة (17) منه تحدد بشكل حصري اختصاص

مشاري العنجري

المجلس الأعلى للقضاء، وليس فيه إفتاء أو إبداء رأي، وخصوصاً في أمور قد تكون محل طعن قضائي في المستقبل.

وحددت المادة (71) من قانون تنظيم القضاء اختصاص المجلس بإعداد تقرير سنوي، أو كلما رأى ضرورة لذلك، يتضمن النقص في التشريعات القائمة أو غموضاً فيها، وما يراه لازماً للنهوض بالعدالة يرفعه وزير العدل إلى مجلس الوزراء.

ومما تقدم، فإنني أرى أن المجلس الأعلى للقضاء عندما رد على استفسار بشأن الاقتراح بقانون حول موضوع شرعية تكوين الأحزاب في البلاد قد جانبه الصواب من ناحيتين:

الأولى، الرد على استفسار في شأن ليس من اختصاصه، وقد يكون الرأي عرضة للطعن القضائي في المستقبل إذا ما صدر قانون بذلك.

ومن ناحية أخرى، فإن رأيه مجاف لما ورد في التفسير الجلي للمادة (43) من الدستور، حيث جاء في نهاية تفسير هذه المادة ما يلي: (وعليه فنص المادة 43 من الدستور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها، وإنما يفوض الأمر للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه).

والسؤال هنا: ماذا لو صدر مثل هذا القانون الذي ينظم الأحزاب في البلاد وتم الطعن في هذا القانون من أي جهة لها حق الطعن فيه؟ فما هو موقف رئيس وأعضاء مجلس القضاء الذين هم أعضاء في المحكمة الدستورية؟ وما موقفهم من المادة 102 البند (و) من قانون المرافعات، التي تنص على الآتي:

(يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى، ممنوعاً من سماعها، ولو لم يرده أحد من الخصوم إذا كان قد أفتى في الدعوى أو كتب فيها).

والمادة (103): (يقع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المشار إليها في المادة (102) ولو تم باتفاق الخصوم).

على أن كل ما تقدم لا يعني أننا نؤيد صدور مثل ذلك القانون حالياً في الكويت، لأن لدينا محاذير وشروطاً وبيئة سياسية ينبغي إعدادها أولاً، لتكون أرضاً خصبة وفي مقدمتها مراعاة ذلك الوضع الدقيق والحرج الذي تمر به المنطقة ككل، والكويت جزء منها، وما لدى محيطنا العربي من تركة تجارب مأساوية في هذا الصدد، وإلا فسنكون كالمستجير من الرمضاء بالنار...».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-10-21	3	4250

الوسط

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

قانون خليجي لمكافحة الغش التجاري

قالت وكيل إدارة الفتوى والتشريع المستشار هدى الشايجي إن مسؤولي إدارات التشريع الخليجية أقروا خلال اجتماعهم في مسقط مشروع تعديلات على قانون مكافحة الغش التجاري.

وأوضحت الشايجي على هامش مشاركتها بالاجتماع ال 15 لمسؤولي ادارات التشريع الخليجية إن المجتمعين أقروا كذلك تعديلات خاصة بمشروع قانون حماية المستهلك الى جانب تعديلات على مشروع القانون الموحد بالعلامات التجارية ومشروع قانون البذور والشتلات الزراعية بدول مجلس التعاون الخليجي.

واشارت الى ان مشاريع القوانين التي أقرت في الاجتماع سترفع للمجلس الوزاري لاعتمادها ومن ثم رفعها لقادة مجلس التعاون الخليجي لإقرارها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-10-21	1	3546

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ندوة قانونية:

القضاء ينصف العسكريين المتقاعدين

جانب من ندوة حقوق العسكريين | تصوير محمد خلف

أحمد العنزي

أكد رئيس المركز الإقليمي للاستشارات القانونية والاستراتيجية المحامي د. مشهور السعيدي أن القضاء الكويتي النزيه أنصف الكثير من العسكريين المتقاعدين، وأقر مستحقاتهم ومكافآتهم.

وأوضح السعيدي خلال ندوة المطالبة والتوعية بالحقوق المقررة للعسكريين والمدنيين المتقاعدين بين القانون والتطبيق، أول من أمس، أن العديد من الأحكام الباتة صدرت من محكمة التمييز في قضايا المطالبة بمكافأة الاستحقاق للمتقاعدين، فضلا عن المطالبة بحقوق ضباط الصف وفائض رصيد الاجازات للمدنيين والعسكريين. وذكر أن القانون أجاز لمجلس الوزراء إضافة مدد خدمة للعسكريين أو منح معاشات أو مكافآت للمستفيدين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم.

بدوره، قال المحامي دوخي الحصبان ان مواد القانون أقرت للعسكريين والمدنيين استحقاقهم لكامل إجازاتهم الدورية، مشيرا إلى أنه وإن كان العسكري يستحق إجازة دورية سنويا إلا أنه تغليبا للمصلحة العامة فإنه يجوز عدم التصريح له بالحصول على هذه الاجازة أو استدعائه منها وهذه الأحكام التي انتظمها قانون الجيش بالنسبة لإجازات العسكريين لا مثيل لها بقانون الخدمة المدنية الذي لم يرد به نص يجيز للجهة الإدارية رفض منح الموظف حقه في إجازته الدورية أو استدعائه أثناء تمتعه بهذه الإجازة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-10-21	7	16620

مجلس أمة

السياسة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حمَّلوا الآلية المتبعة حالياً مسؤولية تكريس الطائفية والقبلية

5 نواب يقترحون تعديل النظام الانتخابي: 10 دوائر وصوتان

■ قدم النواب: عبدالله الكندري ود.بدر الملا وأسامة الشاهين ومحمد هايف وعمر الطبطبائي اقتراحا بقانون لإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية.

ونص الاقتراح في مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة (2) من القانون رقم (42) لسنة 2006 المشار إليه النص الآتي: "تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشحين اثنين في الدائرة المقيد فيها، ويعد باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد".

وقال مقدمو الاقتراح في المذكرة الإيضاحية: إن قانون الصوت الواحد صدر بالمرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 2012 ونص في المادة الأولى منه على ان: "تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد".

واشار النواب الى ان "الصوت الواحد" أتى بعد كثير من الاحداث السياسية المتراكمة تم على إثرها حل مجلس الأمة من قبل المحكمة الدستورية وكان هناك الكثير من الطعون التي استهدفت عدم دستوريته في فترة الحل إلا أن المحكمة الدستورية قامت بتحصين المرسوم.

وأوضح النواب أن الهدف منه جعل لكل دائرة عشرة أعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لواحد من الأعضاء لإعطاء فرصة للأقليات من الشعب الوصول إلى قبة البرلمان وتوصيل أصواتهم وهمومهم وكفاءاتهم للمجلس.

وشددوا على أن "الصوت الواحد" كان يستهدف الحد من ظاهرة وصول نواب ينتخبون وفقاً لاعتبارات قبلية وطائفية وعائلية ومحاربة شراء الأصوات وتقديم الخدمات وإنجاز المعاملات الحكومية وهي ظواهر أدت إلى بروز المصالح الفئوية والشخصية فكان من شأن ذلك رداءة التشريع وانحدار الرقابة.

وقالوا: ان هذه الأهداف وإن كانت سامية بطبعها، إلا أن الواقع العملي عند تطبيق الصوت الواحد خلف من ورائه تجربة استمرت قرابة 7 سنوات من خلال 4 عمليات انتخابية لم تحقق من خلالها هذه الأهداف، وظهر لدينا انحدار في الرقابة ورداءة التشريع، كما أن الصوت الواحد أدى إلى تزاحم الكثير من الطعون فأثقلت كاهل المحكمة الدستورية بطعون لم تشهدها على مدى سنوات.

وذكروا أن القانون كان من نتائجه ظهور الطائفية والقبلية حيث أصبح لكل طائفة مرشح ونائب يخدم الطائفة أو القبيلة بشكل خاص وتراجع دوره العام باعتباره ممثلاً للأمة وأصبح العضو مشغولاً بخدمة القبيلة أو الطائفة التي ينتمي إليها فقط دونما خدمة مجتمعه ما أثار الكثير من التنافر بين المجتمع الواحد.

وألمحوا الى انه تسبب بانتشار ظاهرة شراء الأصوات حيث بات الشراء من أصحاب الحاجات والمصالح الانتخابية وقليلي الذمم أمراً سهلا وسلما يستطيع صعوده كل طامع يملك المال.وأصبح من يقوم بالخدمات الانتخابية وفقاً للمفهوم العام للانتخابات هو من يستطيع وبكل سهولة الوصول لمجلس الأمة.

وخلص مقدمو الاقتراح الى ان "الصوت الواحد" أصبح عبئاً على العملية الانتخابية بل عيب في ضمير الأمة وواقع لهدم وصول الكفاءات في داخل الكيانات الصغيرة التي يمثلها المجتمع الكويتي، لذا أعد الاقتراح لتعديل هذا القانون لمحاربة الظواهر السابقة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-10-21	7	18171

النيابة العامة

السياسة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

نفت حقن مواطنة إبرة في الكلى ونقلها إلى "فائقة العدان"

"الصحة" تحيل 15 بلاغاً للنيابة التجارية والإلكترونية

كتبت ـ مروة البحراوي:

أحالت وزارة الصحة نحو 15 بلاغا إلى النيابتين التجارية والجرائم الالكترونية تتعلق بتداول أدوية غير مرخصة أو مسجلة وبيعها، والاعلان عن منتجات غير معتمدة والترويج لها على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.

وفي هذا الإطار، قال مدير إدارة تفتيش الأدوية في "الصحة" الدكتور عادل السالم في تصريح إلى "السياسة": إن الإحالات جاءت بعد ضبط جهات وأشخاص يقومون باستيراد وبيع أدوية وتوصيلها إلى العيادات والأفراد بعيدا عن الاجراءات واللوائح القانونية المعمول بها في هذا الشأن.

من جهة أخرى، نفت "الصحة" ما تداولته مواقع التواصل الاجتماعي، أمس، بشأن حقن مواطنة بإبرة فيتامينات في الكلى بدلا من العضل، والادعاء بنقلها الى العناية الفائقة في مستشفى العدان.

وقالت الوزارة في بيان: إن رئيس المركز الصحي التخصصي المعني أكد لقاءه بالمريضة بنفسه وشرح لها أصول الممارسة الطبية وطبيعة الدواء وانها خرجت ممتنة للشرح الذي قدَّمه لها.

ودعت "الصحة" وسائل الإعلام إلى تحمُّل المسؤولية المهنية والحرص على دقة المعلومات وتجنُّب الإساءة إلى الخدمات الطبية المقدمة على حساب الحقيقة، مؤكدة أنها ستلاحق مطلقي الشائعات ومروجيها وفق القانون.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-10-21	1	18171

الهاشم إلى "الجنايات" لتطاوله على مصر وجيشها

كتب ـ جابر الحمود:

احالت النيابة العامة، أمس، المحامي صلاح الهاشم إلى محكمة الجنايات لتحديد جلسة للنظر في القضية المتهم فيها بتهمة عمل عدائي ضد مصر عبر "تويتر"، حيث وجه عباراتٍ مسيئة تعد تدخلا في الشأن الداخلي لمصر وتطاولا على جيشها وقيادتها.
كما تضمنت الاتهامات الإساءة عمدا لاستخدام وسائل الاتصال الهاتفية، حيث استخدم هاتفه النقال في ارتكاب الجريمة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-10-21	6	18171

القبس
النيابة العامة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ضبط محال تزعم أن لديها أحجاراً شافية من الأمراض

البدر لـ القبس: مواطن إلى النيابة يدّعي علاج السرطان بأطعمة

عبد الرزاق المحسن

كشف الوكيل المساعد لقطاع الرقابة الدوائية والغذائية في وزارة الصحة د. عبدالله البدر عن احالة محال تجارية ومواطن الى النيابة العامة، على خلفية ارتكابهما جرائم ممثلة بالاعلان عن مستحضرات أو أدوية أو مزاولة الصيدلة من دون وجود ترخيص من الوزارة.

واضاف البدر لـ **القبس** ان فرق وزارة الصحة تمكنت من ضبط محال تجارية في نهاية الاسبوع الماضي تقوم بالاعلان عن احجار تزعم انها تشفي من بعض الامراض المزمنة، فضلا عن تصنيع بعض المواد، وذلك من دون وجود ترخيص مسبق من الوزارة، وهو ما يعد جريمة يخالف عليها القانون، لافتاً إلى أن هذه المحال تقع في مجمعات مشهورة بالعاصمة وتخضع لرقابة وزارة التجارة.

واشار البدر الى ان الوزارة تمكنت ايضا من احالة مواطن إلى النيابة أمس، بعدما ادعى وجود انواع محددة من الاطعمة تشفي من السرطان، وذلك من دون وجود ترخيص بالاعلان ايضا، مشددا على استمرار فرق القطاع في ملاحقة اي جهة او شخص يخل بقوانين واجراءات «الصحة».

وبين أن المحال والمواطن المحالين إلى النيابة خالفا القانون الذي ينص على معاقبة من يزاول مهنة الصيدلة او انشاء صيدلية او مستودع او مصنع للادوية من دون ترخيص، فضلاً عن مخالفة القواعد العامة المنظمة لعملية تسجيل الدواء او استيراد ادوية او مستحضرات طبية غير مسجلة.

عبدالله البدر

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-10-21	6	16620

السياسة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

رفض الطعن في براءة المتهمين بالإساءة للأردن

كتب - جابر الحمود:

رفضت محكمة التمييز أمس، طعن النيابة العامة ضد حكم براءة كل من النواب السابقين مسلم البراك ومبارك الوعلان وسالم النملان والمواطن عباس الشعبي في قضية الإساءة لملك الأردن المرفوعة من وزارة الخارجية، وقضت بتأييد حكم محكمة الاستئناف القاضي ببراءة المتهمين من التهم المسندة اليهم.

وكانت النيابة العامة أسندت الى المتهمين إذاعة أخبار كاذبة حول الأوضاع الداخلية للبلاد بقصد الإضرار بالمصالح القومية للبلاد، لاسيما البراك الذي قدم مداخلة على قناة فضائية أجنبية، فضلا عن اساءته للاردن خلال احدى المسيرات.

كما أسندت الى جميع المتهمين أنهم اشتركوا وآخرين في تجمهر ولم يستجيبوا لأوامر الشرطة بفض المظاهرة، الا ان المتهمين أنكروا التهم الموجهة اليهم أمام المحكمة.

تأييد براءة المتهمين في قضية "ستاد جابر"

كتب - جابر الحمود:

قضت محكمة الاستئناف بتأييد حكم محكمة اول درجة القاضي ببراءة جميع المتهمين في قضية تسهيل الاستيلاء على المال العام في مناقصة "ستاد الشيخ جابر الأحمد الدولي" والمتهم فيها 32 من مسؤولي وموظفي هيئة الرياضة ووزارة الأشغال و مقاول المشروع.

وكانت محكمة الجنايات، قضت ببراءة جميع المتهمين بتسهيل الاستيلاء على 5 ملايين و500 الف دينار في مناقصة ستاد جابر

يذكر أن عدد المتهمين في القضية كان 38 متهما وتم استبعاد 6 منهم، حيث كشفت المصادر حينها ان المتهمين هم من الشركة المنفذة لمشروع ستاد جابر والمقاول وعدد من الموظفين والمسؤولين في هيئة الرياضة ووزارة الاشغال وجهات حكومية.

وبينت المصادر بأن النيابة أسندت للمتهمين بصفتهم موظفين عموميين بأنهم سهلوا للشركة المنفذة الاستيلاء بغير حق على مبلغ 5,5 مليون دينار المحجوزة تحت يد وزارة الاشغال العامة لتنفيذ اعمال عقد ستاد جابر، على الرغم من ثبوت وجود ملاحظات تمنع التسليم، وقد ارتبطت الجريمة بجناية التزوير.

وأضافت كما سهلوا لـ"مالك الشركة المنفذة" وآخر مدير مكتب للاستشارات الهندسية الاستيلاء بغير حق على مبلغ 174 الف دينار المحجوز عند "الاشغال".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-10-21	6	18171

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

رفض دعوى وقف الانتقال إلى جامعة الشدادية

كتب - جابر الحمود:

قررت المحكمة الاداريـة أمس، رفض الدعوى المستعجلة ضد الادارة الجامعية لوقف عملية الانتقال الى مدينة صباح السالم الجامعية في بداية الفصل الدراسي الاول لعدم جاهزية الحرم الجامعي لبدء الدراسة فيه.

وكانـت القائمة المستقلة في كلية العلوم الاداريـة اقامت دعوى قضائية مستعجلة ضد الادارة الجامعية لوقف عملية الانتقال الى مدينة صباح السالم الجامعية في بداية الفصل الدراسي الاول بحجة عدم جاهزية الحرم الجامعي لبدء الدراسة فيه.

وذكرت القائمة أن الإدارة الجامعية لم تستجب لمطالب الرابطة في كلية العلوم الادارية والطلبة وأعضاء هيئة التدريس، الامر الذي دعاها رفع دعوى لوقف قرار الانتقال إلى موقع الشدادية بصفة مستعجلة، مطالبة بوقف انتقال مبنى كلية العلوم الاداريـة الـى المقر الجديد لحين الانتهاء نهائيا من اعمال البناء والتشييد في جميع مباني الجامعة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-10-21	6	18171

وفيـــات

إلى رحمة الله

■ **رجاء عبدالعزيز إبراهيم محمد**، ارملة/ علي سلطان الشاهين المهيد، 86 عاما، شيعت أمس، عزاء الرجال في المقبرة فقط، النساء: السرة، ق5، ش1، م111، (العزاء يومي الأحد والاثنين)، تليفون: 96667060، 65058005.

■ **عصام عبدالله محمد الرويح**، 57 عاما، شيع أمس، الرجال: الشامية، ديوان الرويح، ق9، ش91، م1، النساء: الجابرية، ق7، ش103، م38، تليفون: 99628011، 99043478.

■ **سعيد عبدالله حسن عبدالرحمن**، 64 عاما، شيع أمس، الرجال: الدعية، ق3، مقابل ديوان العوضي، النساء: الخالدية، ق1، ش10، م3

■ **أحمد حسن علي الكندري**، 83 عاما، شيع أمس، الرجال: الشعب، ق4، ش40، م10، (ديوان الكنادرة)، النساء: صباح السالم، ق13، ش2، ج9، م20، تليفون: 99377144، 99288839.

■ **بدرية السيد محمد الغربللي**، زوجة/ حمد عبدالله الهديب، 83 عاما، تشيع في التاسعة من صباح اليوم، الرجال: الشامية، ق1، ش10، م3، مقابل الدائري الأول، ديوان الغربللي، نساء: ضاحية عبدالله السالم، ق3، ش31، م8، تليفون: 99603078.

إنا لله وإنا إليه راجعون